

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.24/Add.7
14 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن أعمال دورتها الحادية عشرة

المعقودة بقصر الأمم
في الفترة من ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
المقرر: السيد إدوارد براون (المملكة المتحدة)

قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ملخص الرئيس

١ - قدمت رئيسة فرع تحليل قضايا الاستثمار التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع البند ٣ المعنون "قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية"، مستعرضة اجتماعي خبراء عقدتهما الشعبة في العام السابق ومبرزة التوسع الهائل أثناء العقد السابق في الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو موضوع تقرير *الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦*. وقد مثل ذلك ظاهرة هيكلية طويلة الأجل تسببت فيها ثلاث مجموعات من العوامل. كانت أولاها الحاجة إلى الاستجابة للضغوط التي خلقتها عملية العولمة. والثانية كانت مجموعة من عوامل الدفع والشد في البلدان الأصلية (صغر حجم السوق، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع مستويات المنافسة)، في حين تمثلت الثالثة في مجموعة من عوامل الشد في البلدان المضيفة (كبر الأسواق، ووفرة الموارد الطبيعية، وموارد العمالة، والفرص الناشئة عن تحرير السياسات، بما في ذلك الخصخصة). وقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر من تلك البلدان ومن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية موجهاً في معظمه نحو بلدان نامية أخرى، الأمر الذي يعني قدراً أكبر من التنوع في مصادر الاستثمار بالنسبة للبلدان النامية وفرصاً لتحقيق قدر أكبر من التعاون بين بلدان الجنوب، وأيضاً تزايد المشاغل المحتملة. وقد كانت لهذه الظاهرة مضاعفات على كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ففي البلدان المتقدمة أعرب عن القلق في عدة حالات إزاء قلة المراقبة في الصناعات الاستراتيجية وفقدان مواطن الشغل ذات الصلة بالاستثمار من البلدان النامية. وكانت هناك أيضاً مضاعفات محتملة بالنسبة للقواعد الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. وعلقت المتحدث بالقول إنه لما كانت هذه الظاهرة حديثة العهد فإن هناك حاجة إلى مزيد البحث. ويمكن أن يكون من المفيد أيضاً تشجيع الحوار فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب وبلدان الشمال.

٢ - وأضافت رئيسة الفرع أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وثيق الصلة بتنامي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، وبشكل خاص الصناعات التعدينية (النفط والغاز والمعادن)، التي هي موضوع تقرير *الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧*. وقد دفعت نمو هذا الاستثمار الزيادات الكبيرة في أسعار الموارد الطبيعية في الأعوام الأخيرة. وأبرزت أيضاً الحاجة إلى نشر نتائج البحث بشكل فعال، وأشارت إلى جهود الشعبة الرامية إلى نشر الاستنتاجات وحفز النقاش مع صانعي السياسات من خلال حلقات العمل الإقليمية. وأخيراً أكدت على أهمية بناء القدرات في ميدان الإحصاءات وأنشطة المساعدة التقنية المضطلع بها لمتابعة توصيات دورة اللجنة للعام السابق.

٣ - وعلق الأمين العام لغرفة التجارة الدولية على مسائل الاستثمار الحالية كما ينظر إليها من منظور الأعمال التجارية، فأعاد تأكيد أهمية تعزيز التعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة في تشجيع التجارة والاستثمار الدوليين. وقال إن التعاون مع الأونكتاد في وضع أدلة بشأن الاستثمار وإنشاء مجلس استشاري للاستثمار يوفران مثلاً للجهود المشتركة المبذولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. وأثار عدة مشاغل حول الحواجز التي تواجهها الشركات الأجنبية في قراراتها الاستثمارية، وحث اللجنة على إدراج تلك المسائل في جدول أعمالها.

وقال إن من الأهمية بمكان العمل مع الحكومات على عكس الاتجاه نحو الحمائية في مجال الاستثمار، الأمر الذي يمكن أن يضرّ بالاستثمار الأجنبي المباشر وبالبلدان النامية.

٤ - وعرض خبيران من البلدان النامية وجهات نظرهما حول الاتجاهات الجديدة وتدفقات الاستثمار وأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للبلدان النامية. وشدد الخبير الأول على أهمية الصناعات التعدينية وتزايد أهمية المشاريع التجارية الزراعية. وشكك في استدامة الاستثمارات ولاحظ أن الدور المتنامي للشركات عبر الوطنية من الجنوب يمكن أن يساعد أيضاً على خلق فرص جديدة للبلدان النامية. فيما أثار الخبير الثاني مشاغل حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب في تنمية الاقتصادات المضيفة. وشدد على الدور الذي يمكن أن تلعبه البيئة التنظيمية السليمة في إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر في الأهداف الإنمائية لبلد ما. وشرح كيف أنه يستعين على الحكومات المضيفة أن تنظم حوافزها وإطارها لرفع سقف الاستثمار في ضوء البدائل المحلية، واحتتم دافعاً إلى توخي سلوك اجتماعي حسن من جانب الشركاء في البلدان النامية.

٥ - وأثناء المناقشات بشأن العروض تم استكشاف مسألة تأثير حقوق الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة. وجاء في المناقشات أيضاً أن حجم السوق والنمو هما أهم العوامل المحركة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأن الملكية الفكرية لها أهمية ثانوية بشكل واضح؛ غير أن البلدان التي تدخل وتنفذ حقوق ملكية فكرية جيدة هي مع ذلك أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. واقترح أيضاً أن يقوم الأونكتاد ببحث حول ما إذا كان يمكن أن تُستخدم احتياطات الصرف الأجنبي بشكل فعال لتمويل الاستثمار في الهياكل الأساسية. وسأل أحد المندوبين عما إذا كانت لدى الأونكتاد دليل عما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قد ساعد على إفادة البلدان النامية بخلق روابط أمامية وخلفية. وشدد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب يجب ألا ينظر إليه كبديل للاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب. وطرح سؤال يتعلق بتناقض محتمل بين تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦. وأشار في الرد إلى أن التقرير الأخير لا يشير إلا إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وليس إلى أسواق رؤوس الأموال بالمعنى الواسع.

٦ - وقال أحد المندوبين إن هدف الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد أن يكون تعزيز التنمية في البلدان النامية، واقترح أن تنظر اللجنة في مؤشرات ملموسة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان قصد الحكم على تأثيرها على التنمية. ويجب أن تكون البلدان مسؤولة عن خياراتها القطاعية. غير أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان الارتفاع في عدد عمليات الاندماج والتملك كجزء من الاستثمار الأجنبي المباشر يعود حقاً بالنفع على البلدان النامية. وهذه البلدان بحاجة إلى إيجاد ترتيبات بديلة للاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير أوجه التكامل على المستوى الإقليمي بما من شأنه أن يعود بالنفع على جميع الشركاء. وكان من بين بعض الأمثلة الملموسة على ذلك وضع البرامج الاجتماعية وتنمية المشاريع المشتركة مثل البديل البوليفاري للأمريكتين، الذي كان قد وفر لبلد المندوب المذكور في غضون بضعة أشهر نتائج ملموسة بشأن مسائل التنمية. وأضاف مندوب آخر أنه يتعين على البلدان النامية أن تقرر بنفسها القطاعات التي تعتبرها مستنبة للانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، مضيفاً أن ذلك يمثل خياراً مشروعاً في مجال السياسة العامة بالنسبة لهذه البلدان.

٧- وقالت رئيسة فرع تحليل قضايا الاستثمار في ردها إنه لا يوجد استنتاج قاطع حول أهمية وجود حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن التأثير يختلف بحسب القطاع. وقالت إن الأونكتاد يضطلع حالياً ببرنامج دراسة لتحري دور حقوق الملكية الفكرية في سياق الوصول إلى الأدوية. أما فيما يتعلق بمسألة موضوعات البحث، فقالت إن الهياكل الأساسية موضوع تعنى الشعبة بتطويره وأنه سيشمل مسألة تمويل الاستثمار. وفيما يتعلق بالروابط التي يخلقها في البلدان النامية الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان نامية أخرى، كانت منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد أجرت بعض الدراسات الاستقصائية؛ وكانت هذه الدراسات قد وفرت بعض الأدلة الأولية عن العمالة، ولكن لا توجد حتى الآن إلا أدلة قليلة على نقل التكنولوجيا، نظراً لطبيعة هذه الظاهرة الحديثة. وأخيراً أكد أحد المتحدثين للمندوبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب إلى الجنوب مسألة هامة لا بد للأونكتاد من مواصلة دراستها.

اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية

٨- قال رئيس اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، الذي كان قد انعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أن هذه التظاهرة قد جاءت في حينها لأن المسائل ذات الصلة بالعرض والطلب في مجال الموارد الطبيعية تحتل مكان الصدارة على جدول الأعمال الدولي. وكان الاجتماع قد ناقش دور وعمليات الشركات عبر الوطنية مع التركيز بشكل خاص على أهمية الشركات التي تملكها الدولة. وكان الاجتماع قد تطرق لكيفية تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية في التنمية، بما في ذلك إقامة الروابط المحلية، ومدى أهمية الإطار القانوني والمؤسسي بالنسبة للبلدان، والحاجة في ذلك السياق، إلى تحسين الإدارة والشفافية. وكان الخبراء قد نظروا أيضاً في انتهاكات حقوق الإنسان والخطوات المتخذة على الصعيد الدولي لتأمين امتثال الشركات للمعايير والإجراءات المتفق عليها بغية النهوض بالمنافع بالنسبة للبلدان النامية أو تعزيزها. وكان الخبراء قد أكدوا على أهمية المساعدة التقنية والدور الذي يمكن أن يلعبه الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية الموهوبة بالموارد الطبيعية في تنفيذ ورصد السياسات الملائمة. وكانوا قد أوصوا بأن تهدف المساعدة التقنية أيضاً إلى تحسين الإطار التنظيمي والقدرات المؤسسية قصد تمكين البلدان من الاستفادة أكثر من الصناعات التعدينية. والمساعدة التقنية لازمة أيضاً لتعزيز قدرة البلدان النامية على التفاوض مع الشركات عبر الوطنية. ولا بد من القيام بمزيد تحليل السياسات العامة لتشجيع التصنيع، وتحسين المخططات الضريبية، وتطوير بيانات الدراسات الاستقصائية الجيولوجية لجلب المستثمرين وتشجيع المبادرات الدولية. وأخيراً أوصى الخبراء بمزيد استكشاف نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
